

باول في افتتاحية وول ستريت جورنال :

"أعتقد حقاً أننا سنخرج من هذه الأزمة أقوى وأفضل، كما فعلنا كثيراً من قبل"

ترجمة¹: الدكتور سامر مظهر قنطججي

في مقال رأي نُشر اليوم في صحيفة وول ستريت جورنال، دافع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عن خطة الاحتياطي الفيدرالي المتطرفة، والتي كانت وحشية سابقاً وسريعة للغاية لإنقاذ مالكي الأصول منذ عام مضى، عندما أنشأ الاحتياطي الفيدرالي في غضون ثلاثة أشهر ٣ تريليون دولار وتم شراء الأصول معهم، وخلق أكبر هرج إعلامي حول تلك المشتريات والعديد من التريلونات في عمليات الشراء المستقبلية، من أجل تضخيم أسعار الأصول بشكل أكبر، وجعل مالكي الأصول أثرياء للغاية.

كان نجاحاً كبيراً. ارتفعت أسعار الأصول في جميع المجالات تقريباً لتتجاوز المستويات التي كانت قبل الأزمة، وأصبح من يحتفظون بها أكثر ثراءً وبسرعة كبيرة.

ولذلك اختتم باول مقالته بهذا السطر: "أعتقد حقاً أننا سنخرج من هذه الأزمة أقوى وأفضل، كما فعلنا كثيراً من قبل".

كوننا "نحن" أصحاب الأصول، وأغنى حاملي الأصول في القمة. تستثني كلمة "نحن" أقل ٥٠٪ من الأمريكيين، وفقاً لبيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي نفسه، والتي سنصل إليها بعد قليل.

التقارير والبيانات تخرج من الأعمال الخشبية من جميع الاتجاهات. قالت منظمة أوكسفام إن الثروة المجمعة

لأكبر ١٠ مليارديرات في العالم قد ارتفعت بمقدار ٥٤٠ مليار دولار منذ بدء الأزمة. توصلت شركة

[GOBankingRates](#) إلى قائمة أكبر الراحين في صافي الثروة بين ١٨ مارس ٢٠٢٠ و ٧ أكتوبر.

الأمريكيون في هذه القائمة:

• جيف بيزوس (٧٢.٦ مليار دولار)

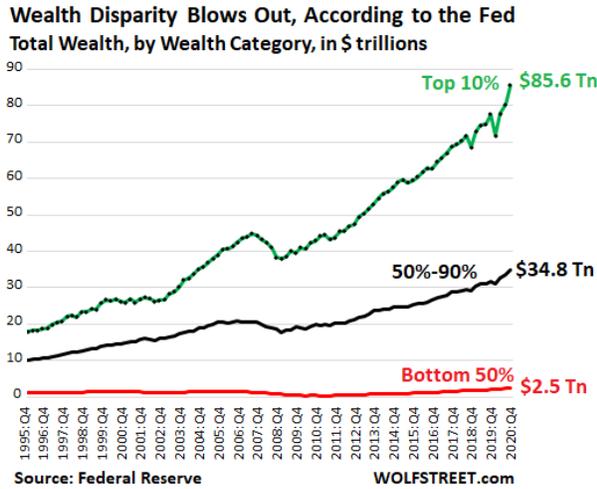
• آلون ماسك (٦٣.٣ مليار دولار)

¹ Wolf Richter, Powell in WSJ Op-ed: "I Truly Believe that We [the Rich] Will Emerge from this Crisis Stronger and Better, as We [the Rich] Have Done so Often Before", Mar 19, 2021, [Link](#)

- مارك زوكربيرج (٤٢.١ مليار دولار)
- ماكنزي سكوت (٢٣.٦ مليار دولار)
- ستيف بالمر (١٨.٥ مليار دولار)
- لاري اليسون (١٩.٩ مليار دولار)
- مؤسس شركة نايكاي Phil Knight & Family (١٩.٨ مليار دولار)
- بيل جيتس (١٧.٨ مليار دولار)
- مايكل ديل (١٥.٦ مليار دولار)

بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي عن الأعمال اليدوية لبنك الاحتياطي الفيدرالي : تضخم التفاوت في الثروة .

يقوم الاحتياطي الفيدرالي بجمع بيانات عن عمله في خلق أكبر تفاوت في الثروة على الإطلاق، وبالتأكيد نظر باول في هذه التقارير التي جمعتها الهيئة التي يديرها. وفقاً لذلك، ينتشر إجمالي الثروة (الأصول مطروحاً منها الديون) بهذه الطريقة :



دعنا نتعمق أكثر في أعمال بنك الاحتياطي

الفيدرالي، فالأمر يزداد سوءاً كلما تعمقنا :

- كانت أعلى ١٠٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ أكثر ثراءً بمقدار ٨.٠١ تريليون دولار عما كانت عليه قبل الأزمة نصف هذه المكاسب (٤ تريليونات دولار) حصل عليها أعلى ١٪ .
- اكتسب ٥٠٪ الأدنى من الثروة ٤٧١ مليار دولار فقط، موزعة على نصف سكان الولايات المتحدة .

• تضخم التفاوت في الثروة بين أعلى ١٠٪ وأدنى ٥٠٪ بمقدار ٧.٥ تريليون دولار خلال الأزمة .

والأسوأ من ذلك : التفاوت في الثروة للفرد .

إذا كان عدد سكان الولايات المتحدة ٣٣٠ مليون نسمة، فإن ١٪ = ٣.٣ مليون نسمة و ٥٠٪ = ١٦٥ مليون نسمة. وهكذا، بالنسبة للفرد، عند تلك المستويات (الثروة = الأصول مطروحاً منها الديون):

- ثروة ١٪ = ١٧٠٠٨١٤ دولار للفرد (زيادة ١.٢٢ مليون دولار عن الربع الرابع ٢٠١٩)
- ثروة أقل ٥٠٪ = ١٦٠٦٥ دولاراً للفرد (زيادة ٢٨٥١ دولاراً عن الربع الرابع لعام ٢٠١٩)

وهكذا، من الربع الرابع من عام ٢٠١٩ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، تضخم التفاوت في الثروة بين ١٪ وأدنى ٥٠٪ بمقدار ١.١ مليون دولار للفرد.

والأسوأ من ذلك: إن معظم "ثروة" الـ ٥٠٪ الأدنى في السيارات وأشياء أخرى، وليس الأصول الفعلية

يشمل مقياس الاحتياطي الفيدرالي "للثروة" قيمة السيارات وغسالات الصحون والأثاث والهواتف الذكية والسلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى التي يمتلكها الناس. لكن السلع المعمرة ليست أصولاً تحقق عائداً أو تزداد قيمتها. إنها عناصر استهلاكية، تنقل قيمتها بمرور الوقت إلى الصفر.

نصيب الفرد في أدنى ٥٠٪، تبلغ قيمة السلع المعمرة في المتوسط ٨٩٢٠ دولاراً للفرد، أو ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالي ثروتهم. هذا الجزء من ثروتهم لا يمكن أن يكسب عائداً أو ينمو في القيمة.

ثروتهم المتعلقة بالأصول الفعلية التي يمكن أن تكسب عائداً هي فقط ٦١٤٠ دولاراً للفرد من ٥٠٪ من القاع. قد تتزايد هذه الفتات عن غير قصد بسبب فقاعة الأصول في بنك الاحتياطي الفيدرالي. لذلك إذا ارتفعت أسعار الأصول بنسبة ٢٠٪ في جميع المجالات، فإن أقل ٥٠٪ سيحصلون على ١٢٢٨ دولاراً فقط، في حين أن شخصاً بقيمة ٢ مليار دولار سيحصل على ٤٠٠ مليون دولار.

هذا الدخل المحتمل لا يشمل حتى التأثير القوي للرافعة المالية، التي يتمتع فيها أعلى ١٠٪ بوصول أكبر وأرخص بكثير من أدنى ٥٠٪.

بعبارة أخرى، وفقاً لبيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي نفسه، فإن أقل ٥٠٪ ليس لديهم أي أصول مدرة للدخل تقريباً، ولا يمكنهم كسب أي ثروة قابلة للقياس من خدع بنك الاحتياطي الفيدرالي.

من المحتمل أن يُعزى مكسب العام في السلع المعمرة التي يمتلكها ٥٠٪ الأدنى إلى العوامل التي لاحظناها منذ شهور: مدفوعات التحفيز، ومدفوعات البطالة الإضافية، والتحول في الإنفاق من الخدمات (الرحلات الجوية،

والفنادق، والرحلات البحرية، والمطاعم، والأحداث الرياضية، دور السينما وقصات الشعر وما إلى ذلك) إلى السلع المعمرة التي أدت إلى ارتفاع قياسي في الإنفاق على السلع المعمرة .

أنفق ٥٠٪ من القاع هذه الأموال على السلع المعمرة، والآن يحسب الاحتياطي الفيدرالي هذه الأشياء على أنها زيادة في "الثروة". وجاءت هذه الأموال من الحكومة ومن تحول في الإنفاق وليس من الاحتياطي الفيدرالي .

والأسوأ من ذلك : ملكية الأسهم وصناديق الأسهم

• أكبر ١٠٪ يمتلكون ٢٩.٦ تريليون دولار من الأسهم وصناديق الأسهم، أو ٨٨.٥٪ من الإجمالي، أو ١٠ ملايين دولار للفرد.

• يمتلك ٩٠٪ من الطبقة الدنيا ٣.٨ تريليون، أو ١١.٥٪ من الإجمالي، أو ١١٦٠٠ دولار للفرد

• لا يملك ٥٠٪ من القاع بالكاد أي أسهم، فقط ١٩٠ مليار دولار، أو ١١٥٠ دولاراً للفرد.

لذلك عندما قرر الاحتياطي الفيدرالي إنشاء أكبر فقاعة أصول شهدها العالم على الإطلاق، كان يعرف من يمتلك تلك الأصول، ومن الذي سيستفيد . يعد الاحتياطي الفيدرالي نفسه تقارير حول من يمتلك هذه الأصول ومن ثم يستفيد من السياسات التي تضخم هذه الأصول .

السيد باول، هل ترى أننا نرى أننا نعلم أن فقاعات الأصول المتضخمة مصممة من **get-go** لتضخيم ثروة الأغنياء جداً، وبقية الأمريكيين يأكلون الغبار؟

والأسوأ من ذلك : بالنسبة لأدنى ٥٠٪، تصبح الحياة أكثر تكلفة

هناك عواقب سلبية لسياسات فقاعة الأصول التي يتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي بالنسبة لأدنى ٥٠٪: تصبح الحياة أكثر تكلفة. ترتفع تكاليف الإسكان، وترتفع الأسعار الأخرى أيضاً، ويصبح شراء تلك السلع المعمرة أكثر تكلفة، وبالتالي فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي، بأهدافه المتعلقة بالتضخم، يخفض القوة الشرائية للعمالة من أدنى ٥٠٪.

تلك هي عواقب سياسات الاحتياطي الفيدرالي . ويتابع بنك الاحتياطي الفيدرالي بجدية تلك العواقب ويروج لها .

والأسوأ من ذلك : الكونجرس

يمكن للكونغرس اتخاذ إجراءات صارمة ضد بنك الاحتياطي الفيدرالي . لكن أعضاء الكونجرس إما هم بالفعل ضمن أعلى ١٠٪ أو يحاولون الوصول إلى هناك في أسرع وقت ممكن عندما ينضمون إلى الكونجرس ، وبالتالي فهم أيضاً يستفيدون من سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي ، وبالتالي لن يتخذوا إجراءات صارمة ضد الاحتياطي الفيدرالي ، بغض النظر عما صرحوا به . قد تكون السياسات .